

## دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

The Role of Financial Inclusion in Achieving financial Stability and Economic Growth in Algeria

مزيان محمد توفيق

قاسي يسمينة\*

المخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات والإعلام الآلي

المخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات والإعلام الآلي

جامعة غليزان- الجزائر

جامعة غليزان- الجزائر

[mohammedtoufik.meziane@univ-relizane.dz](mailto:mohammedtoufik.meziane@univ-relizane.dz)

[yasmina.kaci@univ-relizane.dz](mailto:yasmina.kaci@univ-relizane.dz)

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2022/03/28

تاريخ الإستلام: 2022/01/20

### ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يؤديه تطبيق مفهوم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى توضيح المزايا التي يسمح بتحقيقها توصيل الخدمات المالية إلى جل شرائح المجتمع، بما في ذلك الشباب، المرأة ورواد الأعمال وصولاً إلى عمليات مالية مستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أهمية الشمول المالي في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة تنوع الخدمات المالية لتشمل الفئات الهشة وهو ما نصحت به الهيئات الدولية المختصة، أوصت الدراسة بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للحكومة يتكامل والسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL : A11 , R11 , Z23 .

### Abstract:

This study aims to highlight the potential role of financial inclusion adoption in achieving financial stability and economic growth in Algeria. Moreover, it attempts to determine the main advantages of providing financial services to all society segments including youth people, women, and entrepreneurs for the sake of sustainable development. Findings show the importance of financial inclusion in increasing macroeconomic indicators including economic stability financial and growth. Hence, this study confirms the need for financial services diversification. The study recommends government and financial institutions consider financial inclusion as a strategic objective that can be integrated with the economic policies to achieve sustainable development.

Keywords : Financial Inclusion, Economic Stability, Economic Growth.

Jel Classification Codes : Z23, R11, A11.

### 1. مقدمة:

تزايد الاهتمام العالمي في العقدين الأخيرين بالشمول المالي نظرا لأهميته خاصة في ظل عولمة الأنظمة المالية، لذلك أصبح من الصعب على أي دولة في العالم تجاوز المزايا التي يقتضيها تطبيقه، والفرص التي يمنحها للأفراد خاصة الشباب والنساء، غير أن الفرق واضح بين الدول المتقدمة والدول النامية فهذا المجال، إذ يتجاوز عدد البالغين الذين يحملون حسابات مصرفية في الدول المتقدمة الضعف عنه في الدول النامية.

لم يعد الشمول المالي يمثل أولوية المؤسسات المالية فقط بل أصبح هاجسا لواضعي السياسات الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والتي أكدت على أهميته للفرد والدولة على حد سواء على غرار مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة العشرين. إن تحقيق الشمول المالي يستلزم عملية واسعة من التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته، فعملية تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهن العقاري، والتأمين، والرواتب والمدفوعات، والتحويلات المالية، المحلية والدولية، وخطط التقاعد بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا ليست بالعملية السهلة.

#### 1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي كالتالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي؟.

تتطلب الإجابة على هذا السؤال طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

• ما واقع الشمول المالي في الجزائر؟.

• ما هو دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي؟.

• ما علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي؟.

#### 2.1. فرضيات الدراسة:

• لا يزال الشمول المالي في بداية تطبيقه في المؤسسات المالية الجزائرية؛

• يساعد الشمول المالي على الرفع من النمو الاقتصادي على اعتباره مساعدا للتنمية المستدامة؛

• هنالك علاقة ايجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

#### 3.1. أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الشمول المالي الذي أضحى هدفا إستراتيجيا ليس فقط للمؤسسات المالية وإنما ضمن سياسات القطاعات المصرفية لكبريات الدول، بالإضافة إلى ذلك يعد الشمول المالي من أهم العوامل المرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادي للدول، كونه يستهدف جميع شرائح المجتمع من خلال الخدمات التي تطرحها المؤسسات المالية العامة والخاصة.

#### 4.1. أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

• تحديد الإطار النظري للشمول المالي وذلك قصد التدقيق في مفهومه وأهميته بالإضافة إلى مكوناته؛

• عرض أهم مؤشرات قياس الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي كألية لدعم الاستقرار المالي؛

• تحليل واقع الشمول المالي وفوائده في الجزائر .

5.1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تحديد الإطار المفاهيمي لدراسة الشمول المالي بالإضافة إلى التطرق إلى واقع وشروط تحقيق الشمول المالي في الجزائر مبرزين بذلك مجموعة من المؤشرات التي تقيس أثر الشمول المالي على النمو والاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

6.1. تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

- المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي.
- المحور الثاني: دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.
- المحور الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر.

2. الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم وأهمية الشمول المالي:

❖ مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي على أنه العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء (عجور، 2017، صفحة 10). يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". (يسر برنية وآخرون، أمانة مجلس محافظ بالمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019، ص ص 22-23).

ويعرف كذلك بأنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة في الوقت المناسب والتي تحتاج إليها كافة فئات المجتمع عامة وكذلك للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الجهات الفاعلة (درود وحرركات، 2020، صفحة 75).

كما يعرف الشمول المالي على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكاليف أقل (Mirakhor & Iqbal, 2012, p. 36).

إضافة إلى ذلك عرفه مركز الاشتغال المالي بواشنطن على أنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (Gatnar, 2013, p. 225). كما عرفه البنك المركزي العراقي على أنه توفير خدمات ومنتجات مالية لكل فرد ومؤسسة في المجتمع مثل حسابات الودائع، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، الخدمات الائتمانية النقدية، إضافة إلى المنتجات والخدمات المالية الإسلامية (البنك المركزي العراقي، 2018، صفحة 2).

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن القول أن الشمول المالي هو تضمين الخدمات المالية أولوية بالغة في تغطيتها لكافة شرائح المجتمع بما في ذلك الفئات الهشة من الشباب والنساء.

❖ أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي فيما يلي: (درود و حرركات، 2020، صفحة 75):

- زيادة القدرة التنافسية بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بوجودها لزيادة الحصة السوقية؛
- تحسين الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب ورواد الأعمال وأصحاب الحرف؛

## دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

- تضمين خدمات مالية تشمل متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين فرص العمل من خلال خلق مشاريع تتناسب مع الفئات الهشة في المجتمع؛
- تشجيع الأنشطة غير الرسمية على تبني طرق رسمية في نشاطها.

### 2.2. مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

هنالك العديد من المؤشرات التي تقيس مدى تطبيق الشمول المالي على غرار قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي (Findex Global) حيث تعتبر الأداة المرجعية الأكثر استخداما (رجب، 2018، صفحة 4). والجدول رقم 01 يوضح أهم هذه المؤشرات لسنة 2017.

جدول رقم (01): مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بنفاذ الأفراد إلى الخدمات المالية في الجزائر وبعض البلدان العربية والإفريقية لسنة 2017.

المؤشرات الدول	نسبة (%) الأفراد فوق سن 15 سنة من مجموع السكان		
	امتلاك حساب	امتلاك حساب ادخار	خدمة مالية رقمية
الجزائر	42.78	12.39	20.2
المغرب	28.41	4.93	1.49
تونس	36.82	13.65	4.05
مصر	32.07	4.23	2.25
الإمارات العربية	87.39	24.05	46.62
البحرين	82.61	22.89	29.01
كوت ديفوار	14.77	9.65	33.29
الكاميرون	26.87	10.00	15.55
جنوب افريقيا	67.44	10.36	20.60
العالم العربي	36.71	7.59	5.68
العالم	67.09	20.63	24.94

Source : Eduardo Diniz, Rene Birochi, Marlei Pozzebon, 2012, pp. 484-494

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول رقم (01) أعلاه، يتبين تदन بمستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالمؤشرات العالمية، ويظهر هذا التديني الشديد في مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول ومؤشر بطاقات الائتمان فنسبة الذين يستخدمون الهاتف النقال والانترنت لتلقي الخدمات المالية في الجزائر 20.2 %، وهي جد متدنية مقارنة بكوتديفوار 29.33% وبالكامرون 55.15% بالإضافة إل ذلك فإن عدد الوكالات البنكية في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بالعديد من الدول العربية، فهي بمتوسط 2.5 وكالة لكل مئة ألف نسمة في الجزائر، و20.5 وكالة وفي تونس، وفي المغرب 24.5 وكالة ومتوسط الدول العربية 11.6 وكالة لكل مئة ألف نسمة(صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 392).

3.2. أبعاد الشمول المالي: يمكن تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي(نجيب، 2007، صفحة 4):

- الوصول Access: عبارة عن الفترة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والتسوق والتكنولوجيا، حيث أن تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات والتي يوجهها العملاء عند استخدامها، مضافا إلى ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار

الخدمات المالية كمستوى انتشار فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يوجهها الزبائن الوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات.

- الاستخدام Usage: عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات عبر الزمن مثل متوسط ميزانية الإنذار، تعقد الصفقات لكل حساب، عدد المدفوعات الإلكترونية لكل حساب.
- الجودة Qualité: ويقصد بها قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتجات المالية.

### 3. دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:

من خلال تطبيق العديد من الدول المتقدمة للشمول المالي اتضح جليا مساهمته في تنشيط بعض المتغيرات الكلية كالاستقرار والنمو الاقتصادي.

#### 1.3. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي :

اعتمادا على الدراسات السابقة يمكن توضيح علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي فيمايلي:

- يساعد الاستقرار المالي ويعزز ثقة العميل في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي وفي ذلك تعزيز لدرجة الشمول المالي وهذا ما يبرز الأثر الإيجابي للاستقرار الاقتصادي على انتشار الشمول المالي.
- في نفس الاتجاه يمكن للاستقرار المالي التأثير ايجابيا على التضخم، أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية و بالتالي إتاحة الخدمات المالية للفئات الهشة وهو ما يسعى إليه الشمول المالي.
- هنالك علاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فتحقيق الشمول المالي لا يتم دون استقرار النظام المصرفي، ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما تكون فئات هشة مستبعدة.
- غالبا لا يرتبط الشمول المالي بالاستقرار المالي فقط، بل كذلك بما يسمى بالاستقرار النقدي كمايلي (حسين، نوري، ومطر، 2020، الصفحات 17-18):
- الطريقة الأولى: يساعد أكثر المستهلكين على تسهيل استهلاكهم مع مرور الوقت، وهذا يمكن أن يؤثر على الخيارات الأساسية للسياسة النقدية، بما في ذلك مؤشر السعر المستهدف.
- الطريقة الثانية: يبحث هذا التفاعل المستهلكين على نقل مدخراتهم بعيدا عن الأصول المادية ويتبين من ذلك، أن زيادة الشمول المالي تؤثر على سياسات البنك المركزي إلزامية للحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي. و الشكل الموالي وضع هذه العلاقة.

الشكل رقم (01) : مصفوفة الحالات الممكنة للارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

الأثرية الشمول المالي			إيجابي	لا يوجد	سلبي
إيجابي	لا يوجد	سلبي			
تأزر	الاستقرار من دون مفاضلة الشمول	تعزيز الاستقرار، تخفيض الشمول	إيجابي	لا يوجد	سلبي
الشمول من دون مفاضلة الاستقرار	سياسة غير فعالة	الخسارة للهدفين	إيجابي	لا يوجد	سلبي
تعزيز الشمول، تخفيض الاستقرار			إيجابي	لا يوجد	سلبي

المصدر: من إعداد الباحثين

### 2.3. انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي :

يعرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأنه: " الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته الوسطاء الماليين والأسواق المالية والبنية التحتية للأسواق، قادرا على تحمل الصدمات"، وهو ما يستوجب تميز النظام المالي بثلاث خصائص ممثلة في القدرة على القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين بطريقة فعالة ومنتظمة، ودقة تقييم المخاطر المالية وكفاءة إدارتها، والقدرة على امتصاص المفاجآت والصدمات المالية أو تلك التي مصدرها الاقتصاد الحقيقي ومع التنوع الواسع في تعاريف الاستقرار المالي (أو عدم الاستقرار المالي) فإنها تتقاطع جميعها في النقاط التالية (رجب، 2018، صفحة 10) :

- الإشارة المتكررة إلى وظائف النظام المالي ودورها في جذب وتخصيص المدخرات، وعمليات الدفع؛
  - التأثير المحتمل لعدم الاستقرار المالي على الاقتصاد بالمعنى الواسع؛
  - ارتباط الاستقرار المالي بثقة المتعاملين في النظام المالي.
- وبناء على ما تقدم هنالك علاقة متداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، إذ من الصعب تصور تحقيق أحدهما في غياب الآخر، الأمر الذي يوجب ارتباط متلازم بينهما المتغيرين.
- إن سياسة الشمول المالي هي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي، الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على نقاط رئيسية هي:
- يمكن لسياسات الشمول المالي حسب توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكيتري العالمي أن تكون محركا للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، كما يمكن للاستبعاد المالي أن يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار والسلامة المالية.
- يمكن للشمول المالي أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية؛
  - تستطيع سياسة الشمول المالي المساهمة في تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي التعزيز من الاستقرار المالي؛
  - يسمح الشمول المالي بتحسين كفاءة الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة واستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
  - يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية، حيث تعد البيئات التي تتميز بنسبة مرتفعة للمستبعدين ماليا والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى خدمات التمويل غير الرسمية بيئات أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار المالي؛
  - تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها من خلال تنوع محافظ الأصول والخصوم، فالقطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي، مما يساهم في تخفيف آثار "السحب المكثف" للودائع باعتباره واحدا من محركات الأزمة المالية بحيث يعمل السحب على خلق الأزمة وتسريع انتشارها (بنك الكويت الدولي، 2015، صفحة 7).
- ### 3.3. دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي:

تؤكد العديد من الدراسات على العلاقة التفاعلية بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي، كما يرى البعض الآخر بالمساهمة الإيجابية التي يمنحها تطبيق الشمول المالي على النمو الاقتصادي على اعتبار العلاقة بينهما سببية.

ويعد الشمول المالي محركا هاما للنمو الاقتصادي إذ أن زيادة فرص حصول المؤسسات والأسر على مختلف الخدمات المصرفية وزيادة عدد النساء المستخدمات لهذه الخدمات لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ويساهم الشمول المالي في النمو

الاقتصادي من خلال إيجاد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الايجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والحد من اللامساواة والفقر، ويمكن أن يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مالية بتكاليف منخفضة ومعقولة مما يحد من تعرض الفقراء للخطر بتحسين مستواهم المعيشي، منجبة أخرى فإن تقديم الائتمان إلى الفئات الهشة بتكلفة منخفضة في المناطق الريفية يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، كما يعمل حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين على جمع الأموال في السوق المالي مما يساعدهم على وضع مدخراتهم في النظام المالي ويضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد بكفاءة في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل وهذه الطريقة تشجع السوق المالية المزيد من الاستثمارات ويزداد الناتج والعمالة مما يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء والطبقات الهشة (قلواز، 2015، صفحة 30).

4. واقع الشمول المالي في الجزائر: يستعرض الجدول التالي ترتيب مجموعة من الدول العربية لسنة 2017 حسب ثلاث مؤشرات للشمول المالي بما في ذلك الجزائر.

الجدول رقم (02): ترتيب الدول حسب بعض مؤشرات الشمول المالي

المؤشرات الدول	البالغين المقترضين	البالغين المدخرين	نسبة الحسابات المالية
الامارات العربية المتحدة	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
المملكة العربية السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	4
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8
دولة فلسطين	10	10	9
موريطانيا	8	7	10
السودان	11	9	11
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

الملاحظ للجدول السابق يرى بأن مستويات انتشار الخدمات المالية على الصعيد العربي والجزائري كانت دون المستوى المطلوب بسبب العديد من التحديات والشروط المفقودة التي تواجه النظام المصرفي والمالي، على اعتبار أن التوسع في المنتجات المالية والشمول المالي بالنسبة للفئات الهشة يعد جزء من سياسة النمو الاقتصادي وتنمية القطاع المالي.

يعد الاهتمام بالشمول المالي في الجزائر مهما وضرورة أساسية لاستدامة مسار التنمية، ومسعى مهم للعمل على توسيع نشاط وآليات المؤسسات المالية، ونظرا لأن الشمول المالي في الجزائر وغيرها من البلدان النامية يبقى في بداية تطبيقه وتعتبر ذلك العديد من المشاكل والعراقيل أهمها مما يتعلق بالتكاليف الإضافية والمنافسة، إلا أنه يمكن القول أنه أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية.

### 5. شروط تحقيق الشمول المالي:

يعد الشرط الأساسي والضروري لتحقيق الشمول المالي هو مجابهة كل القيود التي تمنع الأفراد من المشاركة الكاملة في القطاع المالي، وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 هنالك مجموعة من الشروط لتحقيق الشمول المالي العربي عامة والجزائري خاصة يمكن إيجازها فيما يلي:

- ❖ الحاجة إلى المزيد من تطوير البنية التحتية المالية: ويشمل ذلك أنظمة دفع ذو كفاءة وشبكة من فروع المؤسسات المالية المنتشرة وشبكة من الصرافات الآلية ووحدات الدفع إضافة إلى بنية رقمية تساعد على نفاذ الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال؛
- ❖ انخفاض مستويات المنافسة المالية: يتسم النظام المصرفي الجزائري بارتفاع مستويات التركيز المصرفي حيث تستولي أعداد قليلة من المؤسسات المصرفية على السوق المصرفي من حيث الودائع والقروض، إذ تساهم زيادة مستويات المنافسة المالية في زيادة الشمول المالي؛
- ❖ ضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية: من أهمها الأسواق المالية وشركات التأمين ومكاتب البريد؛
- ❖ ضرورة تطوير بيئات الأعمال: ممثلا في مؤشر مناخ الأعمال والذي يرتبط ارتباطا طرديا مع الشمول المالي فطالما كان مؤشر مناخ ممارسة الأعمال بالجزائر ضعيفا؛
- ❖ ضرورة زيادة مستويات التثقيف المالي: والتي لا بد أن تفوق 50% في الدول المتقدمة ونلاحظ في الجزائر سجلت أقل من 35% سنة 2017.

### 1.5. فوائد الشمول المالي في الجزائر:

منذ سنوات ليست بالبعيدة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية المنصرمة صار الاهتمام بالشمول المالي حتمية للمؤسسات المالية نظرا للمزايا التي يقتضيها تطبيق هذا المفهوم ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ تشجيع السياسات الحكومية الداعمة لتوفير وتسهيل الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع؛
- ❖ قيام البنوك والمؤسسات المالية بتحسين خدماتها؛
- ❖ تقديم حلول مبتكرة وفعالة لتحقيق الانتشار الواسع للخدمات المالية العصرية والحديثة، وذلك بهدف تعزيز الشمول المالي وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع لهذه المنتجات والخدمات بسهولة.

### 2.5. آثار الشمول المالي على المستوى الكلي:

بعض الدراسات القياسية خاصة في الدول المتقدمة والتي أضحت تطبيق الشمول المالي فيها أمرا واقعا تشير إلى الأثر الإيجابي للشمول المالي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- ❖ آثار الشمول المالي على النمو الاقتصادي:

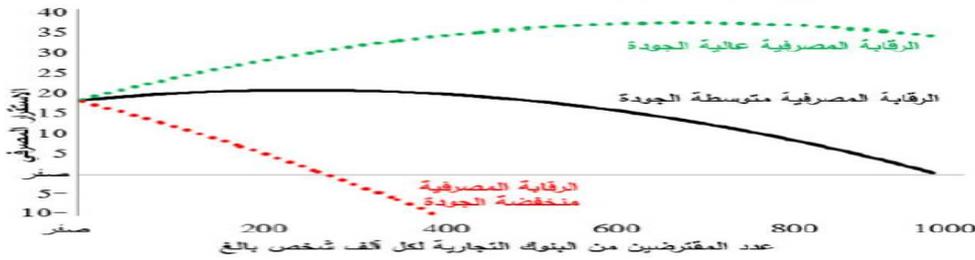
تؤدي زيادة فرص حصول الأفراد والشركات على الخدمات المالية إلى فوائد كبيرة للنمو الاقتصادي، حيث أن اقتصادا يتسم بمستوى متوسط من العمق المالي financial depth يمكن أن يتطور نمو الناتج المحلي السنوي له على المدى الطويل بنسبة تتراوح من 3% إلى 5% من خلال تعزيز إمكانية وصول الأفراد إلى أجهزة الصراف الآلي وحصول الشركات على مختلف صيغ التمويل.

## ❖ آثار الشمول المالي بالنسبة للاستقرار المالي:

يؤثر الشمول المالي بالنسبة اعلى الاستقرار المالي من خلال مجانبته للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي ويمكن إجمالها فيما يلي:

- في الاقتصاديات التي تتميز بدرجة ضعيفة من الرقابة، هناك تعارض بين الشمول و الاستقرار، فالاحتياطات الوقائية (رأس المال والأرباح) التي ينبغي على البنوك أن تحتفظ بها للوقاية من الصدمات المعاكسة يسمح لها بالتآكل، نتيجة الإخفاق في إعطاء العناية اللازمة للزيادة السريعة في التمويلات التي لا تسدد في الوقت المحدد، بمعنى أنه يمكن للمزيد من الشمول أن يدفع إلى عدم الاستقرار المالي؛
- في الاقتصاديات التي تتميز برقابة قوية، يتوافق الشمول المالي مع الاستقرار المالي، فزيادة فرص الحصول على التمويل تقترن بارتفاع احتياطات استيعاب خسائر البنوك.

## الشكل رقم (02): التوسع في إتاحة التمويل وجودة الرقابة المصرفية



المصدر: الغربي، 2020، ص 31.

كما يمكن القول أن الجهود المبذولة لتحسين سداد التمويلات يمكن أيضا أن تتعارض مع الشمول المالي، حيث أن فرض قيود على النسبة التي يجوز للمتمولين دفعها من دخلهم للحد من المخاطر على كل من الاستقرار المالي والاقتصادي الناجمة عن تقلبات دورات الأعمال، سوف يحد أيضا من إمكانية الحصول على التمويل.

## 6. خاتمة:

بعد استعراض مفهوم وأهمية الشمول المالي والدور المتوقع أن يؤديه في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي يمكن تلخيص بعض النتائج في النقاط التالية:

- ✓ يعبر الشمول المالي عن تقديم خدمات مالية مبتكرة ومتنوعة وذات تكلفة منخفضة، تتلاءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصا النساء وذوي الدخل المنخفض، وأصحاب الهمم، وروادا الأعمال؛
- ✓ تبقى الجزائر في بدايتها لتكييف المنظومة المالية والمصرفية لتطبيق الشمول المالي بما يتوافق والبيئة المحلية ومتطلبات التطبيق الدولية؛
- ✓ يساعد تطبيق الشمول المالي في تحسين وضعية الفئات الهشة وهذا من ناحية الاقتصاد الجزئي، غير أن أهميته البالغة تظهر من خلال تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو والاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
- ✓ يساعد الشمول المالي على تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية ولكن في المدى المتوسط والطويل على اعتبار ارتفاع التكاليف التي يتضمنها تطبيق الشمول المالي بما في ذلك توسيع نمط الخدمات والأنشطة المالية.

## دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

- من خلال النتائج المتوصل إليها وكأرضية لدراسات وبحوث قياسية تسلط الضوء على مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على المؤشرات الاقتصادية الكلية يمكن استعراض الاقتراحات
- ✓ من الضروري إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة مع وضع قواعد وتشريعات تسير توسعا لنشاط المصرفي والمالي ليصبح شاملا؛
  - ✓ من الأحسن الاستثمار في تقديم الخدمات الرقمية والدخول في عالم الخدمات الذكية والتي تعتمد بصفة أساسية على الهاتف الذكي؛
  - ✓ توسيع الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع البنوك والمؤسسات المالية؛
  - ✓ على البنوك والمؤسسات الجزائرية تحديث التقنيات المستخدمة وتوسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستويات الوعي الاستثماري لدى العملاء بما يتوافق مع بيئة كل فئة مستهدفة؛
  - ✓ إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي سواء للمؤسسات المالية أو للقطاع المالي والمصرفي لما يحققه من مزايا للأفراد والتنمية المستدامة.

### 7. قائمة المراجع:

1. حسين نغم، نوري أحمد، مطر حسن، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، (2020)، ص ص 17-18.
2. نجيب سامي، التأمين ورياضياته، مصر، الطبعة الرابعة، دار التأمينات، (2007)، ص 4.
3. يسر برنية وآخرون، أمانة المجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد الدولي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، (2019)، ص ص 22-23.
4. عجور حنين محمد بدر، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، (2017)، ص 10.
5. دردور أسماء، حركات سعيدة، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، (2020)، ص 75.
6. قلواز إبراهيم، العولمة والتوسع العالمي، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، مجلد 4، عدد 2، (2015)، ص 30.
7. Eduardo Diniz, Rene Birochi, Marlei Pozzebon, Triggers and barriers to financial inclusion: The use of ICT-based branchless banking in an Amazon county, Electronic Commerce Research and Applications, Vol.11, No.05, (2012.)p p. 484-494.
8. Gatnar, E. Financial inclusion indicators in Poland, Acta Universitatis Lodzianis. Folia Oeconomica, (2013).P 225.
9. Mirakhor, Abbas and Iqbal, Zamir. Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective. Published in: Journal of Islamic Business and Management, Vol. 2, No. 1, (2012).P36.
10. البنك المركزي العراقي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، العراق، 2018.
11. بن رجب جلال الدين، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و النتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص 2.
12. بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت، الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت، بدول الإقليم بنك الكويت، الكويت، 2015، ص 7.
13. صندوق النقد العربي، تيسير التعامل في الحسابات المصرفية خطوة نحو الشمول المالي، 2020، ص 392.